كلمة لبنان في الدورة الثامنة والثلاثين

لمؤتمر منظمة الأغذية العالمية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

روما – 15 حزيران- 22 حزيران 2013

يلقيها مدير عام الزراعة

المهندس لويس لحود

السيد الرئيس

السيد مدير عام منظمة الأغذية والزراعة

السيدات والسادة والحضور

يسعدني أن أشارك بإسم لبنان في المؤتمر العام للمنظمة وإذ أهنئ القيّمين على تنظيم هذه الدورة لا يسعني إلا أن أنوه بالجهود التي تقوم بها المنظمة على المستويين العالمي والإقليمي، والمقاربات النوعية التي تقوم بها لمعالجة قضايا مصيرية، تبدأ بتأمين الغذاء كمَاً ونوعاً لسكان الأرض ولا تنتهي عند المحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها.

إن المساحة الزراعية المستثمرة في لبنان والتي تقدَر بحوالي 230 ألف هكتار، تشكَل فقط 6،4 % من الناتج القومي، ولكن لا يمكن أن نتغافل عن واقع أن هذا القطاع يؤمَن معيشة حوالي ربع اللبنانيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

من ناحية أخرى، بالرغم من أن لبنان يستورد ما يزيد عن 80% من حاجاته الغذائية بسبب ضيق المساحة، إلا أن الظروف المناخية والزراعية وتوفَر المياه التي يتميز بها لبنان في منطقة الشرق الأوسط، تتيح المجال الواسع لتنوع الزراعات ولا سيما الزراعات ذات القيمة المضافة.

لقد قامت وزارة الزراعة اللبنانية في أواخر عام 2009 بوضع استراتيجية نهوض بالقطاع الزراعي للفترة الممتدة حتى 2015 تتقاطع أهدافها مع الأهداف الاستراتيجية الحديثة لمنظمة الأغذية والزراعة، وهي ترتكز على ثمانية محاور رئيسية، أهمها تحديث وإصدار التشريعات اللازمة، وتقوية الرقابة على المدخلات والمنتجات الزراعية بما يتناسب مع احترام مواصفات الانتاج والجودة العالميتين وتفعيل الإرشاد الزراعي والحفاظ على الموارد الطبيعية كما تهتم الوزارة ايضاً بتفعيل التسويق الزراعي اللبناني في الداخل والخارج ولعل "يوم النبيذ اللبناني في فرنسا" كان من أهم انجازات الوزارة على هذا الصعيد اذ كان لهذا النهار أصداء مهمة جداً في السوق الأوروبي.

انطلاقاً من المحاور أعلاه، يقوم لبنان بدوره كاملاً منذ 2011 كمنسّق اقليمي للجنة اقليم الشرق الأدنى للدستور الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

بدوره قام مكتب المنظمة في بيروت بوضع إطار برنامج عمل لفترة 2012-2015 يتلاءم مع هذه الاستراتيجية الرسمية وذلك وفق الأولويات الثلاثة التالية:

1- تأمين توَفر الغذاء السليم وتقوية القدرات الوطنية لتطوير الأمن الغذائي.

2- تقوية الانتاج الزراعي ورفع قدرته التنافسية وتطوير النظم الغذائية ومستويات العيش.

3- الإدارة والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والأسماك.

تجد هذه الأولويات تطبيقاتها في عدة مشاريع تقوم بها الفاو مع وزارة الزراعة اللبنانية ولا سيما في مجالات تدريب الكوادر الفنية وتطوير وتقوية المرافق الحدودية ومجالات التصنيع الزراعي والاستعمال الكفوء للمياه وتفعيل دور المرأة الريفية وتحسين نوعية وإدارة جودة المنتجات الزراعية اللبنانية، كل ذلك بالتعاون مع شركاء محليَين وعالميين ودول مانحة وعلى رأسها الدولة الإيطالية.

يأمل لبنان من خلال هذا التعاون الجدَي والمثمر مع الفاو تطوير الأمن الغذائي القومي ورفع مستوى عيش المزارع اللبناني عبر تطوير المجتمعات الريفية والحدودية.

أيها السيدات والسادة،

أمام هذه الانطلاقة الواعدة تحديَات كبرى تأتي على رأسها انعكاسات الأزمة السورية وتدفق النازحين إلى دول الجوار وعلى رأسها لبنان الذي استقبل حوالي 257 ألف لاجئ سوري مسجَل لدى المراجع المختصة، يضاف إليها حوالي 200 ألف آخرين غير مسجَلين، مع العلم أن الرقم الأخير تقريبي جداً، حيث تقدَر السلطات اللبنانية عدد الأشخاص الذين دخلوا لبنان من سوريين ولبنانيين عائدين من سوريا بحوالي مليون شخص، أي ما نسبته حوالي ربع المواطنين اللبنانيين.

لقد ألقت الأزمة السورية بثقلها على الزراعة والمجتمع الزراعي اللبناني على عدَة مستويات، لعلَ أبرزها:

1- تركَز النازحين السوريين في المناطق الحدودية التي تعتبر من المناطق الأشد فقراً والتي تعتمد أساساً على الزراعة كمورد رزق أساسي، مما يشكَل ضغطاً إضافياً على سكان هذه القرى من ناحية تأمين الغذاء ورفاهة العيش.

2- صعوبة تصدير المنتجات الزراعية اللبنانية بالترانزيت عبر الأراضي السورية إلى دول الخليج، الذي يشكَل السوق الأساسي للمنتجات اللبنانية، مما دفع المزارعين إلى البحث عن طرق شحن أخرى بحرية وجوية مما يضاعف كلفة الإنتاج الزراعي اللبناني.

3- انفلات الضوابط الحدودية على ضفتي الحدود، مما يساهم في ازدهار أعمال تبادل القطعان الحيوانية دون رقابة، مما يرفع من مخاطر انتقال الأمراض السارية والمعدية وصعوبة مراقبتها.

4- تحوَل الرساميل في المنظمات والدول المانحة من الاستثمار في القطاع الزراعي إلى برامج إغاثة وإيواء النازحين، مما يحدَ من اندفاع القطاع الزراعي.

أمام كل ما تقدَم، نجدنا بحاجة اليوم إلى مضاعفة الجهود والمشاريع والاستثمارات ولا سيما في المناطق الريفية الحدودية اللبنانية واحتضان المجتمعات الزراعية في هذه المناطق لئلا تتحول في ظل الإهمال والضغوط المستجدة إلى أحزمة فقر وقنابل اجتماعية موقوتة.

شاكرين لكم إصغاءكم

والســــــــلام